الأمم المتحدة

A/C.3/64/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 December 2009
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بنكي ..... (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-55551 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/C.3/64/L.9)

مشروع القرار *A/C.3/64/L.9*: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١ - **السيد حسن** (السودان): قدم مشروع القرار A/C.3/64/L.9 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وحرصا على تحقيق الأهداف الثلاثة المتعلقة بالركائز الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يركز النص على الاندماج الاجتماعي، وهو الموضوع ذو الأولوية الذي اختارته لجنة التنمية الاجتماعية لدورتها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويضع النص في حسبانه أيضا تقرير الأمين العام (A/64/157)، والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. ودعا النص الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين دراسة عن تأثير تقارب الأزمات العالمية على التنمية الاجتماعية. وأخيرا يركز النص على مسائل يراها واضعوه مهمة، كالتعاون الدولي، ودور الأمم المتحدة والحكومات، وتهيئة مناخ موات للتنمية الاجتماعية. ويأمل السودان أن ينتهي الحوار البنّاء بين الدول الأعضاء باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن قيرغيزستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/C.3/64/L.4 و L.7 و L.8 و L.10)

مشروع القرار *A/C.3/64/L.4*: السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

٣ - **السيدة فاز باتو** (البرتغال): تكلمت أيضا باسم جمهورية مولدوفا والسنغال، فقدمت مشروع القرار A/C.3/64/L.4، الذي جاء لاحقا لقرار الجمعية العامة ١٢٦/٦٢ وقرار لجنة التنمية الاجتماعية ١/٤٧. ووفقا لتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق برفاهة الشباب ودورهم في المجتمع المدني، يتناول النص ١١ من الـ ١٥ مجالا ذات الأولوية من برنامج العمل العالمي للشباب، وكانت الجمعية العامة قد تناولت المجالات الأربعة الأخرى في عام ٢٠٠٧. وأشارت المتكلمة إلى أن هذه المجالات الـ ١٥ مترابطة، وركزت على الفقرتين ١٤ و ١٥ من النص. وبالنظر إلى المشاركة الإيجابية لممثلي الشباب في أعمال الجمعية العامة، فإن النص يحث الدول الأعضاء على النظر في ضم ممثلين للشباب إلى وفودها، فهم سيثرون المناقشات والمفاوضات بشأن هذه المسألة. ولما كان واضعو مشروع القرار حريصين على معرفة موقف جميع الدول الأعضاء من مسائل تكون أحيانا معقدة، فإنهم يأملون أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء.

٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن شيلي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/64/L.10*: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

مشروع القرار *A/C.3/64/L.7*: متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها

٥ - **السيد حسن** (السودان): قدم مشروع القرار A/C.3/64/L.7 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق، قائلا إن مشروع القرار يهدف إلى إدراج منظور يتعلق بالأسرة في الحماية الاجتماعية، والتضامن بين الأجيال على صعيدي الأسرة والمجتمع، مرددا بذلك ما ورد في تقرير الأمين العام (A/64/134). وشكر الأمين العام لأنه ذكّر في الوقت المناسب بأن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة سيحل في عام ٢٠١٤، وقال إن النص يطلب إلى الأمين العام أن يوصي الدول بالسبل المناسبة للاحتفال بهذه الذكرى. وقال المتكلم إنه يأمل أن يعتمد مشروع القرار، الذي تدور بشأنه مشاورات غير رسمية، بتوافق الآراء.

٦ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن تايلند وكازاخستان انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار *A/C.3/64/L.8*: إعلان عام ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل

٧ - **السيد حسن** (السودان): قدم مشروع القرار A/C.3/64/L.8 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبالنظر إلى الفجوة التي تتسع بين بلدان الشمال والجنوب، وازدياد الفقر، وتصاعد كراهية الأجانب، فإن الشباب يقعون صرعى العديد من المشاكل. ومع ذلك فإن بمقدورهم أيضا أن يؤدوا دورا بارزا في تنمية بلدانهم، ومن الواجب مساعدتهم في ذلك. ولذلك تشجّع الدول الأعضاء على المضي في اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم. ولما كان العديد من الشباب يعانون الفقر والأمية والبطالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه ينبغي العكوف من جديد على حل هذه المشاكل، وتعزيز قيم التسامح ونبذ العنف والتضامن في نفوس الشباب. وتحقيقا لهذه الغاية تود مجموعة الـ ٧٧ والصين إعلان عام ٢٠١٠ سنة دولية للشباب، وتنظيم مؤتمر عالمي للشباب تحت رعاية الأمم المتحدة، يتاح فيه لشباب من العالم أجمع مناقشة المسائل التي تمسهم. وقال المتكلم إنه يأمل أن يعتمد مشروع القرار، الذي تدور بشأنه مشاورات غير رسمية، بتوافق الآراء.

٨ - **السيدة سودوف** (منغوليا): قدمت مشروع القرار A/C.3/64/L.10 باسم واضعيه الين انضمت إليهم النيجر. إن التعاونيات، كما ذكر الأمين العام في تقريره، تشكل نموذجا لمؤسسة تكون لها أهمية كبيرة في السياق الراهن للأزمة الاقتصادية والغذائية، فهي تدعم القدرة على تنظيم المشاريع، وخلق فرص العمالة الإنتاجية، والاندماج الاجتماعي والحماية الاجتماعية. ولذلك تقترح منغوليا إعلان عام ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات، تشجيعا للحكومات على تعزيز إنشاء وتطوير التعاونيات، وللمواطنين على اللجوء إلى هذا الشكل من التجمع لمواجهة احتياجاتهم. إن هذه المبادرة، التي ترد لا على سبيل الاحتفال ولكن من أجل العمل لخدمة جميع أصحاب المصلحة، لن تكون لها آثار ميزانوية. إن التعاونيات الزراعية والمالية، بحكم دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جديرة باهتمام خاص في السياق الراهن. وشددت المتكلمة على المنافع التي يمكن أن تجلبها التعاونيات من حيث الأمن الغذائي والحصول على القروض والادخار، مركزة على الفقرتين ٨ و ٩ من النص. وأعربت عن أملها أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٩ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أعلن أن نيكاراغوا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

(ج) **متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/C.3/64/L.6)

مشروع القرار *A/C.3/64/L.6*: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

١٠ - **السيد حسن** (السودان): قدم مشروع القرار A/C.3/64/L.6 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهذا النص، المبني على قرار الجمعية العامة ١٥١/٦٣، يضع في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/127). وشدد المتكلم على المطلوب من الدول الأعضاء في الفقرات ١ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من المنطوق، وأشار إلى الفقرة ٢٢ التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، تقريرا شاملا عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية لكبار السن ورفاهتهم وتنميتهم وحقوقهم، آخذا في اعتباره نتائج الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. وأعرب عن أمله أن يعتمد مشروع القرار، الذي تدور بشأنه مشاورات غير رسمية، بتوافق الآراء كالمعتاد.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/64/L.14)

مشروع القرار *A/C.3/64/L.14*: معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١١ - **السيدة كافيرو** (أوغندا): قدمت مشروع القرار A/C.3/64/L.14 باسم واضعيه. وهذا النص، المبني على قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦٣ والذي يحتاج إلى المزيد من المشاورات غير الرسمية، تعرض للعديد من التعديلات التقنية ولتنقيحات في مضمونه. وعُدّلت الفقرتان الثالثة والخامسة بحيث تراعيان تقرير الأمين العام (A/64/121)، وأضيفت إلى الديباجة فقرات عديدة، وبخاصة الفقرة الرابعة التي تشير إلى آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي في البلدان الأفريقية، وتعترف بترابط الفقر والجريمة. وتثني فقرتان جديدتان على المبادرات التي يتخذها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، على الرغم من حالته المالية السيئة. وإذ تعترف مجموعة الدول الأفريقية بأنه لا يسع أفريقيا أن تتجاهل حجم الجرائم الجديدة، فإنها ترى أن على أفريقيا تعزيز نظامها للعدالة الجنائية، وتطلب إلى الجمعية العامة التشديد على ضرورة الاستمرار في تعزيز أنشطة المعهد. وتأمل أوغندا أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء كالمعتاد.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/64/38)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/64/79-E/2009/74، A/64/151، A/64/152، A/64/164، A/64/190، A/64/342)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين** (تابع) (A/64/218)

١٢ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): قالت إن بلدها يهتم كثيرا بإنشاء كيان مركب جديد مسؤول عن المسائل المتصلة بالقضايا الجنسانية، اقتناعا منه بأن هذا الكيان يمكنه الدفاع عن حقوق المرأة ومصالحها، وتعزيز مراعاة القضايا الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة في مجملها، والمساهمة بنشاط في تمويل هذا الجانب الأساسي من التنمية. إن كازاخستان تشدد على ضرورة تحسين اتساق وفعالية العمل الجاري على صعيد المنظومة، بأن تعطَى لهذا الكيان ولاية واضحة، وتأمل أن يحقق هذا الكيان، مستندا إلى أفضل ممارسات هيئات الأمم المتحدة المنوط بها حتى الآن النهوض بالمرأة، مزيدا من التقدم. وتؤيد كازاخستان دون تحفظ حملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، وترى أن من المهم التزود بمعرفة راسخة لوضع حد لهذه الظاهرة، وأن على

أصحاب المصلحة الانتقال من الكلام إلى الفعل. ولما كانت كازاخستان مقتنعة بالإمكانيات التي يتيحها الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، فقد قدمت له أول تبرعاتها. وطبقت كازاخستان، علاوة على ذلك، أحكام العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة العنف العائلي، وهي على وشك اعتماد قانون في هذا الشأن.

١٣ - وكازاخستان مغتبطة بالمبادرات العديدة التي يتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وهي عازمة على تحديث تشريعاتها، ولذلك ترعى ضحايا الاتجار بمساعدة المنظمات غير الحكومية، وتعزز نظامها للعدالة الجنائية حتى لا يتطلع مرتكبو هذه الجرائم إلى الإفلات من العقاب. وتهتم كازاخستان كثيرا بتعزيز دور المرأة في المجتمع، ولذلك تواصل تعزيز الأمومة، وتحرص على أن تتيح للمرأة تكافؤ الفرص في الحياة الاقتصادية، من خلال دورات للتدريب على إنشاء المشاريع وتيسير الاقتراض. إن كازاخستان موقنة أن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة مسألتان لهما من الأهمية ما للأمن العالمي والتنمية المستدامة، ولذلك تدعم بشكل مطلق مبادرات هيئات الأمم المتحدة في هذا المجال.

١٤ - **السيد بورنجف** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه على الرغم من نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإن التفاوت الراهن بين الالتزامات القانونية الدولية وتطبيقها ما زال قائما. ولا بد من اعتماد خطة عمل تراعي القضايا الجنسانية في ميدان العدالة. ولتحقيق ذلك يجب تحديد احتياجات المرأة وتلبيتها.

١٥ - ولا تزال هناك مسائل عديدة لا بد من تسويتها قبل ذلك: آثار الأزمة على المرأة؛ التوازن بين الحياة الخاصة والحياة المهنية؛ آثار تغير المناخ على الزراعة وإدارة المياه في الريف، وهما مهمتان تزاولهما المرأة عامة. ولا بد كذلك من الاهتمام بالاتجار بالبشر لأغراض الدعارة وغير ذلك من أشكال الاستغلال التي تعد أشكالا حديثة للرق، وذلك بتوفير الفرص للمرأة في بلدها، عن طريق إيجاد قنوات قانونية لهجرة المرأة.

١٦ - إن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وجهود التعمير تجعل المرأة ضعيفة، مما يزيد من مخاطر تعرضها للعنف والاستغلال. فبعد انتهاء النزاع أو الأزمة الإنسانية، لا يتم التطرق إلى الفروق بن الجنسين إلا نادرا، وهذا يزيد من التفاوتات القائمة أو يخلق تفاوتات جديدة. ويتعين بوجه خاص أن يتاح للمرأة الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لزيادة تمكينها ومنع العنف الذي تتعرض له. إن وضع قانون شامل يرمي إلى منع ومكافحة العنف العائلي قد يكون وسيلة قانونية واعدة لتعزيز حماية المرأة، ولكن الصعوبة تتمثل في سدّ الفجوة بين الإطار التقنيني وتطبيقه.

١٧ - وطالب ممثل إيران بعمل متفق عليه، ورحب بإطلاق الأمين العام حملة عالمية للقضاء على العنف ضد المرأة، وباعتزام إنشاء منصب في رتبة وكيل الأمين العام يناط بشاغله الإشراف على الأنشطة المنفذة على صعيد المنظومة في مجال تحقيق العدالة للمرأة.

١٨ - **السيدة موافيسي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن حكومتها حريصة على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإنها مستمرة في تطبيق منهاج عمل بيجين وتنفيذ النصوص الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين في سياستها وبرامجها الوطنية. ويتواصل إحراز تقدم واسع، وبخاصة في مجال التعليم، بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والزيادة الكبيرة في عدد الفتيات في التعليم الثانوي والعالي، وإلغاء الرسوم الدراسية. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في وظائف صنع القرار، قالت

المتكلمة إن النساء يشغلن أكثر من ٣٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية ومقاعد البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك يجري دعم تمويل المشاريع البالغة الصغر، وأنشئ مصرف لتقديم السلف إليها، لتعزيز تمكين المرأة.

١٩ - ولمكافحة العنف ضد المرأة صدقت تتزانيا على عدة صكوك دولية تتعلق بحقوق الإنسان، وسنت قوانين جديدة تتعلق بالجرائم الجنسية والاتجار بالبشر، ووضعت خطة وطنية لمنع العنف ضد المرأة والطفل والقضاء عليه. ويضاف إلى ذلك إطلاق حملة لمكافحة العنف ضد المرأة، استجابة لنداء الأمين العام. وقالت ممثلة تتزانيا علاوة على ذلك إنه لما كانت غالبية القرويات يعتمدن على الزراعة في معيشتهن، فإنه لا مفر من الكف عن استبعاد تنمية القطاع الزراعي من أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية ومن النفقات العامة، ولا غنى عن توفير الموارد الإنتاجية للمرأة. وقد سنّ بلدها قوانين عديدة ترمي إلى ضمان حصول المرأة على الأراضي وتحسين تمثيلها في محاكم قضايا الأراضي والمجالس القروية.

٢٠ - إن إنشاء كيان مدعم يهتم بمسألة المرأة ويكون له وجود قوي في الموقع سيدعم جهود الدول الأعضاء؛ ومن هنا فإن تتزانيا مغتبطة بما قررته الجمعية العامة من إنشاء كيان مركب تابع للأمم المتحدة يهتم بالمسائل المرتبطة بالقضايا الجنسانية. وبالتالي فإن الاستعراضات المقبلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ إعلان بيجين ومتابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، بالإضافة إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي ستجرى جميعها في عام ٢٠١٠، ستكون فرصة لبيان التقدم المحرز، وتحديد سبل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢١ - **السيدة روبيالس ده تشامورّو** (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها متمسكة للغاية باستعادة المرأة لحقوقها وبتحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وإنها تشترك بنشاط في تحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإن هذه الصكوك الدولية وغيرها من الصكوك التي وقعها بلدها كانت مرجعا لوضع التشريعات والسياسات الوطنية وتنفيذ البرامج الموضوعة في هذا المجال. ولدى نيكاراغوا خطة وطنية للتنمية، ونظام للضمان الاجتماعي، وسياسة للمساواة بين الجنسين، وأصبح لديها معهد يتولى الإدراج المنتظم للقضايا الجنسانية في المؤسسات الوطنية. وتعزيزا لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار في الدولة وفي الوظائف المدنية، خُصصت حصة تبلغ ٥٠ في المائة للمرأة في مؤسسات الحكومة، وستطبق على سائر الهيئات العامة. ولمكافحة العنف ضد المرأة، هناك وحدة لمكافحة العنف الجنسي تتبع النيابة العامة وينـاط بها إقامة العدل بشكل فعال بالنسبة إلى النساء والفتيات، ويجري تدريب الموظفين على القضاء على التمييز القائم على الجنس في إدارة العدالة الجنائية، وتضطلع الشرطة الوطنية بأعمال منع ودعم تخدم النساء والفتيات من ضحايا العنف العائلي أو الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت المرأة تحصل مجانا على التعليم والصحة، وسجل البلد انخفاضا هائلا في معدل الوفيات النفاسية. ولتعزيز تكافؤ الفرص ومكافحة التمييز في العمل، تتخذ مبادرات ترمي إلى منع الممارسة المتمثلة في إخضاع المتقدمات إلى الوظيفة لاختبار الحمل، وإلى إحاطة المرأة بحقوقها وبأحكام الصكوك الدولية التي تحميها من التمييز في العمل.

٢٢ - وما زالت هناك على الصعيد الدولي مشاكل كبيرة، كالعنف الذي تتعرض له مهاجرات بلدان الجنوب، وتأسف نيكاراغوا أشد الأسف لأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لم يصدق عليها سوى ٤٠ دولة وترى، كما أكد الأمين العام في تقريره عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/64/152)، أنه يتعين على الدول أن تكفل حماية الحقوق الأساسية لجميع العاملات

المهاجرات والعمل بشكل شامل على مكافحة العنف ضدهن، من خلال تدابير تهدف إلى منع العنف، وملاحقة مرتكبيه، ومساندة الضحايا. إن نيكاراغوا، إذ يقلقها الشكل الجديد للرق المتمثل في الاتجار بالنساء، تنضم إلى البلدان التي تعمل من أجل وضع خطة عالمية للتصدي لهذه الآفة.

٢٣ - **السيدة سابخا داسا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن حالة المرأة في بلدها لا تزال سيئة، وبخاصة في الريف حيث ما زالت النساء الأصليات يتحملن العبء الباهظ للأعمال المترلية والزراعية، ويتعرضن لأشكال مختلفة من التمييز والفصل، وإن كان قد تحقق تقدم واسع في الأعوام الأخيرة في مجال المساواة بين الجنسين. ومن الضروري إعادة النظر في المبدأ الذي يقضي بأن العمل النافع الوحيد هو العمل المأجور، والحرص على الاعتراف بالدور المهم للعمل المترلي في مسيرة الاقتصاد والمجتمع، وبمساهمة المرأة في تنمية بلدها.

٢٤ - إن الدستور الجديد يكرس حقوق المرأة باعتبارها حقوقا ثابتة لا تتجزأ وتعد جزءا مكملا للحقوق الأساسية الدولية، ويفسح مكانا واسعا لمبادئ المساواة بين الجنسين، بهدف إزاحة النماذج التمييزية القديمة، وتشجيع مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة السياسية. ويكفل الدستور أيضا الحق في الحياة الكريمة الخالية من العنف، ووصول المرأة إلى جميع مراحل التعليم، وينص على تحسين نظام الصحة والضمان الاجتماعي، ويرسي مبادئ جديدة فيما يتعلق بحيازة الأراضي والموارد الطبيعية. وقد حقق البلد تقدما واسعا على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وأصبح يتعين منذ الآن أن تضم قوائم مرشحي جميع الأحزاب السياسية عددا متساويا من الرجال والنساء، وحددت حصة للنساء أيضا في الجمعية التأسيسية، وتضم حكومة الرئيس مورالس عددا من النساء الأصليات. وفي مجال الصحة يكفل الدستور الجديد الحق في الأمومة دون مخاطر أو مقابل، وحددت إعانة للأم والطفل، سيحصل عليها ٥١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٩، لمكافحة الوفيات النفاسية ووفيات الرضع وسوء التغذية.

٢٥ - وأعربت المتكلمة عن أملها أن تواصل الدول الأعضاء مداولاتها بشأن إنشاء كيان جديد تابع للأمم المتحدة يهتم بالمسائل المرتبطة بالقضايا الجنسانية، ويساعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل متكامل وشامل، ويشجع تعميم هذه القضايا في أنشطة جميع هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها.

٢٦ - **السيدة هونغ ووك - جين** (جمهورية كوريا): قالت إنه أحرز تقدم واسع على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأعوام الأخيرة، وإن كانت نساء كثيرات ما زلن يتعرضن للتمييز والعنف في أنحاء العالم. ولما كان عام ٢٠١٠ يوافق الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لمنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن الأوان قد آن لحصر التقدم المحرز والمشاكل والثغرات التي لا تزال باقية. وفيما يتعلق بالتحديات الباقية التي ينبغي التصدي لها، قالت المتكلمة إنه يتعين، كما ذكر الأمين العام في تقريريه عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/64/190) وعن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/64/152)، اتخاذ مبادرات أقوى لتلبية احتياجات المرأة الضعيفة. وقد استقبلت جمهورية كوريا مؤخرا مهاجرات كثيرات، مما حمل الحكومة على إنشاء نظام اجتماعي يكفل الاحترام للحقوق الأساسية لهؤلاء النساء، وخصوصا حمايتهن من التمييز والعنف، ويساعد على إدماجهن في المجتمع.

٢٧ - وذكّرت المتكلمة بأن المرأة تعاني بشكل غير متناسب آثار المشاكل العالمية الكبرى، وبخاصة النزاعات وتغير المناخ، فأشادت باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، اللذين يدعوان إلى زيادة عدد النساء في مستويات صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في عمليات حفظ السلام. إن جمهورية كوريا موقنة أن الدول لن تفلح في التغلب على هذه المشاكل الكبرى إلا إذا كانت منظومة الأمم المتحدة قادرة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولذلك فإنها تترقب بصبر نافد سرعة إنشاء هيكل مركب يهتم بالمسائل المرتبطة بالقضايا الجنسانية.

٢٨ - **السيدة شيرا هيون - جو** (جمهورية كوريا): تكلمت بصفتها مندوبة شباب بلدها، فقالت إن تدهور البيئة يشكل خطرا متزايدا على المرأة، وإنه ينبغي أن تشارك المرأة بنشاط في البحث عن حلول شاملة لهذه المشكلة، وإن المساواة بين الجنسين يجب أن تعدّ شرطا لا بد منه لبناء مجتمع قابل للاستمرار من الناحية الإيكولوجية. وترى علاوة على ذلك أن الأزمة المالية العالمية الراهنة تهدد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وأنه يجب الاجتهاد أكثر لمساعدة ما بين ١٠ ملايين و ٢٢ مليون امرأة يمكن أن يفقدن وظائفهن قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وأضافت أن حكومتها تدرك ما تلاقيه المرأة من صعوبة في التوفيق بين الحياة الأسرة والمهنة، ولذلك وضعت خطة جديدة مواتية للمساواة بين الجنسين في العمل والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

٢٩ - **السيدة ستيفان** (لختنشتاين): قالت إن الاستثمار في المساواة بين الجنسين هو استثمار في النجاح، وإن تمكين المرأة شرط لا غنى عنه للتنمية. ومع ذلك فإن المرأة، بسبب استمرار تعرضها للتمييز والتفرقة، لا تزال تعاني الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي بشكل غير متناسب. وقالت المتكلمة إنها تترقب باهتمام سرعة إنشاء الكيان المركب الجديد الذي يهتم بالقضايا الجنسانية، والذي سيساعد على تعزيز الحقوق المكتسبة وعلى خلق علاقات تآزر تساعد على تحسين مشاركة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وهذا العنف هو انتهاك غير مقبول للحقوق الأساسية للمرأة، والإفلات من العقاب الذي يتمتع به في الغالب مرتكبو هذا الانتهاك ينقل فكرة أن العنف الذكوري ضد المرأة أمر لا مفرّ منه. ولذلك يتعين على الدول أن تحرص على تنفيذ الصكوك القانونية المتعلقة بحماية حقوق المرأة.

٣٠ - إن لختنشتاين قلقة للغاية لازدياد أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا الشكل من العنف ليس فقط نتيجة ثانوية للأعمال العدائية، ولكنه يستخدم غالبا باعتباره من أسلحة الحرب، ويستمر بعد انتهاء النزاع. وأضافت أنه لا بد من تعزيز عدد النساء الشاغلات لمواقع اتخاذ القرار في عمليات تسوية النزاعات وعمليات السلام، وحيّت الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعيين مزيد من النساء في هذه المواقع. وقالت المتكلمة إن البلدان تفتقر غالبا إلى الموارد اللازمة لإحالة مرتكبي أعمال العنف هذه إلى العدالة، وإن آليات تسوية النزاعات كثيرا ما تطبق بطريقة تمييزية تتمثل في وصول محدود للمرأة إلى العدالة، ولذلك رحبت بما طلبه مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، من مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز سيادة القانون بتزويدها بالخبرة اللازمة. وشددت أيضا على ضرورة حماية ومساعدة الضحايا، وعلى الدور الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد ولوضع حد للإفلات من العقاب.

٣١ - **السيدة لاخوفا** (الاتحاد الروسي): تكلمت بصفتها مندوبة مجلس الدوما، ونائبة رئيس لجنة الدوما للعمل والسياسة الاجتماعية، وممثلة اتحاد نساء روسيا، فذكّرت بأن

الوثائق الأساسية للأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين هي أساس السياسة الروسية الهادفة إلى تحسين وضع المرأة، وأنها ساعدت على الشروع في التحول العميق للمجتمع الروسي والمؤسسات الروسية، وشجعت المجتمع المدني على الاشتراك في الأنشطة الجارية في هذا الميدان. ويضاف إلى ذلك أن مبدأ المساواة بين الجنسين مكرس في الصكوك القانونية الأساسية للبلد، كالدستور والقوانين الاتحادية.

٣٢ - وعلاوة على ذلك فإن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الروسي تفسح مكانا واسعا للتدابير التي تمسّ مصالح المرأة مباشرة. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية، فإن القضايا الديموغرافية وحماية الأمومة والطفولة أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، في قلب أولويات الحكومة الروسية. إن النظام الديمقراطي الذي دخل الاتحاد الروسي مؤخرا يقوم على المشاركة النشطة للمجتمع في مجمله. ولما كانت التشريعات تسهل الآن وصول منظمات المجتمع المدني إلى المسؤوليات السياسية، فإن النساء أصبحن الآن ممثلات بشكل جيد في هياكل السلطة التنفيذية والتشريعية، وبخاصة مجلس الدوما، حيث أصبحن يشغلن ١٤ في المائة من مقاعده، وفي الحكومة، حيث يتولين ثلاث وزارات رئيسية.

٣٣ - وفي إطار سياسة العمالة، تكفل الحكومة الحماية للمرأة، وخصوصا في قطاعات الثقافة والتعليم والصحة. وكان من نتيجة دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولعمل المرأة المستقل أن أصبح الاتحاد الروسي يحتل اليوم المركز الثالث بين بلدان العالم التي تشغّل نساء أكثر في دوائر الأعمال.

٣٤ - ولن تتقدم المساواة بين الجنسين دون المشاركة النشطة للمجتمع المدني. إن اتحاد نساء روسيا يعمل دون هوادة على تغيير العقليات فيما يتعلق بالمساواة، وحماية حقوق المرأة، وتعليم الأطفال، وتوطيد الأسرة، وذلك بتوعية مختلف شرائح المجتمع بالقضايا الجنسانية، وتشجيع الحوار البناء مع المسؤولين السياسيين. ويضطلع الاتحاد، بالتعاون مع منظمات أخرى، بأنشطة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الأمومة والطفولة، فضلا عن مكافحة مشاكل العنف وإدمان الكحول والمخدرات، وذلك بتوجيه انتباه السلطات والسكان ووسائل الإعلام إلى هذه المسائل الاجتماعية التي تهم المجتمع قاطبة. إن الطريق المفضي إلى المساواة لا يزال طويلا، والتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية وكيان الأمم المتحدة المركب المقبل الذي يهتم بالقضايا الجنسانية هو وحده الذي يمكن أن يوفر للمرأة سبل امتلاك زمام مصيرها.

٣٥ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت مفسرة إن بلدها عمم القضايا الجنسانية في السياسات الواردة في خطته الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ويؤدي مكتب مستشارة الرئيس المعنية بالمساواة بين المرأة والرجل دورا بالغ الأهمية في الأنشطة المنفذة لصالح المرأة. ومن المهم في مكافحة العنف ضد المرأة تعزيز الإطارين القانوني والمؤسسي وتوعية الرأي العام بهذه المسألة. ولذلك اتخذت تدابير لتسهيل وصول المرأة إلى العدالة ومساعدتها في الذود عن حقوقها. وفي عام ٢٠٠٤ أنشئ مرصد للمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين يتابع نتائج مكافحة التمييز الجنساني.

٣٦ - وترى كولومبيا أنه لا بد من مراعاة المرأة في المساعدة الإنسانية وفي عمليات التسريح ونزع السلاح، وذلك بحمايتها من العنف العائلي، ومساعدتها على أن تستقل اقتصاديا وأن تشارك في الحياة المدنية.

٣٧ - وذكّرت علاوة على ذلك بأنه يجب مراعاة الوضع الخاص للمرأة في استراتيجيات القضاء على الفقر وتشجيع إنشاء المشاريع والوصول إلى سوق العمل. وجرى تعديل

نظم الائتمان البالغ الصغر لتناسب احتياجات المرأة، ويوفر برنامج ''الأسر العاملة''، الذي يشمل ٢,٥ من ملايين الأسر، دعما ماليا مباشرا لربة الأسرة، بشرط الوفاء بالتزامات في مجال تغذية الأطفال وإلحاقهم بالمدارس.

٣٨ - وشددت ممثلة كولومبيا على دور منظومة الأمم المتحدة في حماية حقوق المهاجرات. وبعد أن ذكّرت بأن بلدها قدم، هو ودول أخرى، قرارين في مجلس حقوق الإنسان يتعلقان بالنهوض بالمرأة، قالت إن المأمول أن يظهر إلى الوجود في هذه الدورة الكيان الجديد الذي يهتم بالمسائل المتصلة بالقضايا الجنسانية، وأن يزوّد بالوسائل السياسية والتقنية والمالية الكافية لكي يعمل بفعالية على خدمة المرأة في العالم أجمع.

٣٩ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إنها تتطلع إلى قرب تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بمسألة العنف الجنسي في فترة النزاع المسلح، تطبيقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي انضم بلده إلى مقدميه. وقالت إنها موقنة أنه يمكن للأمين العام أن يعيّن أيضا في أقرب وقت وكيلا للأمين العام على رأس الكيان الجديد الذي يهتم بالمسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية، والذي سينشأ قريبا وتناط به المهمة النبيلة للدفاع عن الحقوق الأساسية للمرأة والفتاة.

٤٠ - إن إمارة موناكو تعمل في هذا المجال ليس فقط على الصعيد الوطني بآليات مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وآليات مساعدة الضحايا، بل أيضا في إطار تعاونها الدولي: ففي العديد من البلدان الأفريقية، يستفيد قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة من خدمات صحة الأم والطفل في مرافق تمولها حكومة الإمارة.

٤١ - **السيد فاليرو بريسنيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال مفسرا إن بلده ينشئ نموذجا جديدا للتنمية محوره الإنسان، يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وإن لديه مجموعة كاملة من التشريعات لمكافحة التمييز الجنساني. وهناك قوانين تكفل للمرأة الأمان في العمل وتدافع، داخل الأسرة، عن حقها في حياة خالية من العنف. وفنزويلا طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله وترأس، منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، آلية متابعة هذا الصك الفريد. وفي عام ٢٠٠٨ أنشئت في أنحاء البلد محاكم متخصصة في مسائل العنف ضد المرأة. وتهتم فنزويلا أيضا اهتماما بالغا بمشكلة الاتجار بالنساء التي تكافحها بشكل شامل، مع الحرص على إزالة أسبابها، ولا سيما الفقر.

٤٢ - وقد ساعدت قواعد المساواة بين الرجل والمرأة التي تقرر تطبيقها في كل الانتخابات على تمكين مزيد من النساء من الوصول إلى مناصب المسؤوليات العليا. فالجمعية الوطنية والمحكمة العليا، بوجه خاص، ترأسهما امرأة. وقد نشأت، تحت إشراف وزارة السلطة الشعبية للمرأة والمساواة بين الجنسين، عدة مؤسسات لمساعدة المرأة، أهمها مصرف متخصص للتنمية يقدم القروض بفوائد مخفضة للتعاونيات النسائية.

٤٣ - **السيدة سوو** (السنغال): شددت على الدور الحاسم للمرأة في التنمية، وعلى ضرورة اشتراكها المنصف في اتخاذ القرار. ولا يزال تمثيل المرأة غير كامل في المجال الاقتصادي، ولن يتحقق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية الآن وحتى عام ٢٠١٥. ولا بد من تعميم القضايا الجنسانية في السياسات الإنمائية.

٤٤ - ولهذا السبب دأبت السنغال على إدراج النهوض بالمرأة في سياستها الإنمائية الشاملة. وقد صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل، وضمّنت دستورها الجديد أحكاما تكفل المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك في حيازة

الأراضي والتعليم والعمل. وأصبح لديها منذ عام ١٩٩٩ قانون لمنع الختان وأشكال العنف ضد المرأة، ومرصد لحقوق الأسرة يضم عنصرا يتعلق بحقوق المرأة. وقد ساعد العديد من الهياكل الوطنية والمحلية لمساعدة المرأة على رفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس والحد بقدر كبير من معدل الأمية، مع مكافحة الفقر في الوقت ذاته بفضل برامج مرنة وميسّرة للائتمان تدعم النشاط الاقتصادي للمرأة.

٤٥ - **السيدة سودهيدهانس** (تايلند): ذكّرت بأن بلدها يفي بالالتزامات التي يتحملها بموجب الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة. وأشادت بعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تساعد البلدان على بلوغ أهدافها في مسألة المساواة بين الجنسين، وقالت إن السيدة شوتيكول، التي انتخبت عضوا في اللجنة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ بناء على اقتراح تايلند، تقدم المشورة إلى فريق عامل تابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إنشاء لجنة لحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل.

٤٦ - وقد وضعت تايلند خطة إنمائية تهدف إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعكف بنشاط على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا الهدف المتعلق بالقضاء على فقر المرأة. وقد أدرجت المساواة بين الجنسين في دستورها، وتعمل على القضاء على العوائق التنظيمية والاقتصادية والثقافية التي تعرقل تقدم المرأة. إن التايلنديات، اللاتي اكتسبن على سبيل المثال حق الاحتفاظ بلقبهن بعد الزواج، يمكنهن اليوم الاختيار من مجموعة واسعة من المهن، ومنها حفظ السلام. ويتزايد عدد من يشغلن وظائف في الإدارة الوطنية أو المحلية.

٤٧ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): أكدت مجددا تمسك سوريا بالوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وقالت إن حكومتها اتخذت تدابير لتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ الواردة في منهاج عمل بيجين، لتعزيز تمكين السوريات سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا. وقامت هيئة عامة، بعد استعراض مسح للفقر في سوريا، بوضع خطة وطنية شاملة لمكافحة الفقر وتمكين المرأة، وبخاصة في الريف.

٤٨ - وبفضل تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، تشهد الجمهورية العربية السورية تراجعا في الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وتزايدا لتمثيل المرأة على الصعيد التشريعي والتنفيذي والإداري. وتعطي الجمهورية العربية السورية مكانا مميزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعطي قروضا في مجال النهوض بالمرأة، مع مراعاة القضايا الجنسانية.

٤٩ - إن الجمهورية العربية السورية تسعى إلى تحرير الجولان المحتل وإلى وضع حد لمعاناة النساء الرازحات تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يعرقل التنمية الاقتصادية بوجه خاص، بإجباره للحكومة السورية على تخصيص جزء من ميزانيتها لأغراض عسكرية، عوضا عن تمكين المرأة، والحد من الفوارق بين الجنسين، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وترى الجمهورية العربية السورية ضرورة تنفيذ طريقة شاملة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بفضل اعتماد خطط تتوافق مع ظروف كل بلد.

٥٠ - **السيدة بوبي أسّا** (كوت ديفوار): تكلمت عن التدابير التي اتخذها بلدها لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ومتابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وقالت إن المساواة بين الجنسين أدرجت في أول دستور لكوت ديفوار، ولا تزال من الأسس الرئيسية. ويتولى تنفيذ ذلك بصفة خاصة مديرية للمساواة والنهوض بالمرأة تتبع وزارة الأسرة والمرأة والشؤون الاجتماعية، وتعاونها وحدات للجنسانية في أغلب الوزارات الأخرى. وقد أدرجت كوت

ديفوار في قوانينها الداخلية أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولذلك وُضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني، لمواءمة وتنسيق العمل الجاري في شتى الهياكل، مثل مراكز رعاية الضحايا التي أنشئت حديثا في ياموسوكرو ومان وأبيدجان، أو دوائر المشورة القانونية التي تدعمها رابطة النساء القانونيات في كوت ديفوار.

٥١ - ويضاف إلى ذلك أن وثيقة استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٩-٢٠١٥) تضع في الاعتبار المسائل المتصلة بالمرأة.

٥٢ - إن حكومة كوت ديفوار، في إطار خطة عملها الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشجع المرأة على المساهمة بنشاط في عملية السلام الجارية، وقد نظمت مؤخرا حلقة عمل تدريبية في موضوع المرأة والسلام والأمن.

٥٣ - **السيد جينبائيف** (قيرغيزستان): قال إن بلده اعتمد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومع ذلك أشار إلى ممارسة الاختطاف القسري للمقبلات على الزواج، اللاتي تتراوح أعمارهن عادة بين ١٦ و ١٨ عاما. وقد رأت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تعليقاتها الختامية، في أعقاب التقرير الدوري الثالث الذي قدمته قيرغيزستان، أن الزواج بفتيات دون الثامنة عشرة من العمر يخالف الفقرة ٢ من المادة ١٦ من هذه الاتفاقية. وأوضح المتكلم أن الزواج القسري ليس من تقاليد قيرغيزستان، أيا كان الرأي فيه. وقال إن لجنة برلمانية بحثت هذه المسألة، ونظمت جلسات استماع برلمانية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، أعرب المشاركون فيها عن تأييدهم للتعديلات المتعلقة برفع سنّ الزواج إلى ١٨ عاما، مع احتمال خفض هذه السن إلى ١٧ عاما في حالات استثنائية. ويكرس قانون الأسرة الطابع الاختياري لقران الرجل والمرأة، وتساوي الزوجين في الحقوق.

٥٤ - وتعمل المنظمات غير الحكومية والهيئات العامة من جهتها على خفض عدد حالات اختطاف المقبلات على الزواج، ولكن هذه الجهود لا تزال غير كافية. ومن أجل الوفاء بالالتزامات التي تتحملها قيرغيزستان على الصعيد الدولي، قدم النواب مشاريع قوانين تتضمن حصصا مواتية للمرأة في ديوان المحاسبة والإدارة والمؤسسات المالية.

٥٥ - **السيدة وردانغتياس** (إندونيسيا): قالت إن اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد ساعد على توجيه العمل الوطني الرامي إلى القضاء على العنف ضد المرأة، التي هي عماد التنمية. وقد اعتمدت إندونيسيا خطة طويلة الأجل تهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، وتراعي القضايا الجنسانية في مخصصاتها الميزانوية. وتشجع إندونيسيا أيضا اشتراك المرأة في الحياة السياسية: ففي أعقاب الانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تضاعف بالفعل عدد المنتَخبات. وفي المجال الاقتصادي زاد عدد النساء منظمات المشاريع، وساعد برنامج للتعاونيات على زيادة حصولهن على القروض، وبخاصة في الريف.

٥٦ - وفي الأعوام الأخيرة تأنثت الأيدي العاملة كثيرا، وتوازي مع ذلك ازدياد الأنشطة غير الرسمية والهجرات، مما يؤدي إلى معدل مرتفع من انعدام الأمن بين العمال المهاجرين الذين يتشكل ثلثاهم من النساء المعرضات للعنف. وقد اتخذت تدابير على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحسين وضع جميع العمال المهاجرين. وتسهر الحكومة الإندونيسية على أمن هؤلاء العمال في الخارج بفضل نشاط التوعية. ووضعت الحكومة أيضا أطرا قانونية وطنية، وشكلت فريقا عاملا معنيا بالاتجار بالبشر لتوفير الحماية لهم. وتدعو الحكومة بلدان المقصد إلى إبرام اتفاقات نافعة للجميع،

وتتعاون الحكومة مع منظمة العمل الدولية في تدريب المسؤولين عن حماية العمال المهاجرين.

٥٧ - وتلاحظ إندونيسيا حدوث تقدم على صعيد النهوض بالمرأة، وإن كانت ترى أن على المجتمع الدولي إشراك المرأة في اتخاذ القرار بتعليمها، والسماح لها بممارسة أنشطة غير زراعية، وتشجيع التمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر للقضاء على الفقر، ولا سيما في الريف. وأخيرا، وفيما يتعلق بالعنف ضد العاملات المهاجرات، يجب تعزيز التوعية، واتخاذ تدابير وقائية، وبخاصة في إطار قانوني، ودعم التعاون بين البلدان.

٥٨ - **السيدة سليمان** (نيجيريا): قالت إن تخفيف الديون يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا بفضل وضع استراتيجيات للحد من الفقر، مثل الصندوق النسائي للتمكين الاقتصادي الذي يقدم قروضا للتعاونيات النسائية، بالشراكة مع مصرف تنمية التعاونية الزراعية والريفية. وقد أنشأت نيجيريا صندوقا لتنمية المشاريع التي تخدم المرأة، لتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع لدى المرأة وتخفيف شروط الحصول على قرض. وقد تحسّن مستوى تعليم المرأة، وكذلك معدل القيد في المدارس الابتدائية، بفضل سياسة وطنية للتعليم، وزيادة المخصصات المالية، وانتشار مراكز التدريب المستمر في البلد.

٥٩ - إن المرأة تؤدي دورا متزايدا في الإصلاح السياسي الجاري. وتقوم المنظمات النسائية، تحت إشراف تحالف التجمعات النسائية في نيجيريا، بحشد القياديات والمتخصصات في القضايا الجنسانية والقانونيات والجامعيات، من أجل أن تجري الانتخابات في ظروف أفضل. وقد وُضعت سياسة للتمييز الإيجابي لصالح المرأة بهدف تضييق الفجوة بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار، وساعدت هذه السياسة على زيادة عدد النساء في مناصب النفوذ. وتشكل النساء قرابة ربع العاملين في الدولة وزهاء ثلث القضاة.

٦٠ - وقد اعتمدت الحكومة النيجيرية سياسة وطنية في مجال التحرش الجنسي في مؤسسات التعليم. وتتضافر جهود منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل توفير مجتمع خال من العنف ضد المرأة. ويمكن للنساء ضحايا العنف العائلي أو الجنسي أن يحتمين بملاجئ مؤقتة يحصلن فيها على رعاية مجانية، وتوقع العقوبات على مرتكبي الاغتصاب. ويتلقى القضاة تدريبا مستمرا في مجال حقوق المرأة، وهناك أحكام إدارية تمييزية اعتبرت منافية للدستور النيجيري.

٦١ - وقد أُحرز تقدم، وإن كانت لا تزال هناك ثغرات يجب ملؤها. إن الدعم التقني والمالي الذي يوفره شركاء التنمية بشكل أفضل ضروري إذا أريد تحقيق أهداف النهوض بالمرأة. وتؤيد نيجيريا إنشاء كيان مركب يهتم بالمسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

٦٢ - **السيدة الزبدة** (الأردن): رحبت باتخاذ القرار ٣١١/٦٣ الذي يدعو إلى إنشاء كيان مركب في الأمم المتحدة يهتم بالمسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية، ويساعد الدول الأعضاء في الدفاع بشكل أفضل عن حقوق المرأة في العالم.

٦٣ - وقد سحبت الأردن تحفظها على الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تتحدث عن حق الأشخاص في حرية الحركة وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم. وتؤيد الأردن حملة الأمين العام المعنونة ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' (٢٠٠٨-٢٠١٥). وهناك لجنة وطنية تهتم بالنهوض بالمرأة وتمكينها، وأنشئ مكتب للوساطة لبحث ومتابعة الشكاوى التي تقدمها النساء، وبخاصة ما يتصل منها بالقمع والتمييز والعنف بكل أشكاله. وتطرقت المتكلمة إلى

الذكرى السنوية لمختلف الصكوك الدولية، فقالت إنها ترى أن الكثير قد تحقق حتى اليوم، وإن كان الكثير ما زال مطلوبا أيضا.

٦٤ - إن القضايا الجنسانية تغطي مجالات مختلفة، ومن هنا اهتمام جميع هيئات الأمم المتحدة بتعزيز حماية حقوق المرأة. وتترقب الأردن باهتمام تعيين ممثل خاص للأمين العام يعنى بهذه المسائل، وترى أن المرأة تتطلع إلى أفعال محددة وليس إلى وعود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.